لا ثقافة بدون تعليم

ذهبت إلى مدينة زيورخ بسويسرا لمقابلة السيد أندريا راشير للتحاور معه حول موضوع تخصصه ومجال خبرته العملية الطويلة، وهو السياسات الثقافية. عمل راشير استشاريا فى كل من فلسطين و الأردن ولبنان وهو أحد الأسماء البارزة فى المجال. تطرق فى حديثه لأهمية التعليم وعلاقته الوطيدة بالسياسات الثقافية والتنوع الثقافي، رافعا شعاره الأثير "بدون تعليم، لا توجد ثقافة".

ولما كان على علم بموضوع حديثنا فقد بادر قبل أن أطرح أول سؤال بمقدمة مطولة حول وضع سويسرا منذ أقل من قرنين من الزمان. ولم أستطع أن أمنع نفسى من عقد المقارنات بين أوضاع سويسرا القرن التاسع عشر المتردية وأحوال مصر القرن الواحد والعشرين، ما أشبه ماضى إحدى الديمقراطيات الأوروبية العتيدة بحال مصر منذ بداية النهضة في القرن التاسع عشر وحتى الآن في ظل حكم الإسلام السياسى، حيث الصراع بين التقليد والتجديد، بين الحداثة والتراث. ولكنى قلت فى نفسى ربما يريد طمأنتنا على مستقبل البلاد وتعافيها القادم لا محالة! سارع راشير بتلخيص المشهد تاريخيا بهذه الكلمات :

شهدت سويسرا فى 1848 حربا دينية ضارية. كانت الأسرة الواحدة تضم أفرادا ينتمون إلى المذهب الكاثوليكى وآخرين ينتمون إلى المذهب البروتستانتى. كان الجميع يتناحر لأسباب دينية، ولم يكن أحد ينشغل بالبحث عن شكل للدولة أو عن كيفية تأسيس سند لقيام دولة. ما يهمني هنا هو تسليط الضوء على أن سويسرا التى تتمتع اليوم بنظام ديمقراطى مستقر، يسير فيه كل شىء على ما يرام، شهدت منذ حوالى 150 سنة أشكالا من الحرب الدينية. وبفضل أحد بنود الدستور ألا وهو حرية العقيدة واحترام جميع الأديان هدأت الأمور وبدأ التفرغ لبناء الدولة. ونجد أن احترام الأقلية وحمايتها قد لعب دورا فى استقرار سويسرا وتطورها.

ما الذى أوقف الحرب حتى يظهر الدستور؟

لم تكن هذه الحرب دينية قط بل كانت أيضا بين المحدثين والمحافظين. كانت بالأخص، حرب بين المدن والقرى، بين الفلاحين والبرجوازيين وتقدمهم الصناعى. طرح بعض المحدثين والتقليديين المحافظين فكرة مؤداها إما الاستمرار فى هذه الحرب الطاحنة أو التوقف عنها مع احترام البعض للبعض الآخر، لإيجاد توازن يسمح بالعيش للجميع فى أمن وأمان. فى هذا الميزان تمثلت إحدى كفتيه فى حماية الأقليات، أما الكفة الأخرى ففى بناء دولة فيدرالية مكونة من عدة دويلات تسمى كانتون تدير نفسها على نحو ذاتى. على عكس فرنسا التى تسير على نهج مركزى، كما فى الدول العربية. رغم ذلك، أود الإشارة إلى أن سويسرا التى يقال عنها أنها من أقدم الديمقراطيات لم تتمكن نساؤها من الاشتراك فى التصويت الانتخابى إلا من 25 عاما! 25 عاما فقط!

تفضلت بتقديم الأرضية التى انطلقت منها الديمقراطية فى سويسرا لبناء دولة حديثة. هل لك أن تضع الظاهرة الثقافية داخل هذه المنظومة وكيف نبتت فكرة السياسات الثقافية؟

هذا الأمر غاية فى الأهمية، إذ ولدت السياسة الثقافية فى سويسرا من رحم سياسة التربية و التعليم. فى ما قبل كان لكل مواطن الحق فى التعليم حتى المرحلة الثانوية. يلى ذلك، بعد مرور 20 عاما على تأسيس دولتنا، افتتاح المدرسة العليا للبوليتكنيك ، متعددة العلوم والفنون، وكلية الهندسة. مما ساعد دولتنا الاتحادية على تبنى مفهوم التعليم الشامل. كما ظهرت رؤية جديدة دفعت الدولة إلى حماية التراث الثقافى وتشييد متحف سويسرا الوطنى.

أود أن أفتح قوسا لأشير إلى أن سويسرا منذ 150 عاما كانت من أفقر دول أوروبا. كانت بلد رعاة وأناس عملوا بالخارج (فى ألمانيا وأمريكا و إيطاليا...). ولازم هذا الوضع بيع الموروث السويسرى للخارج. إذ قامت العديد من الكنائس والبيوت القديمة ببيع إرثها من أجل الحصول على مال.

بيد أن تأسيس المتحف الوطنى جعلنا نفكر فى شراء هذا الموروث المتحرك. أما الموروث الثابت، فقد لاحظنا أن لدى المدن الكبيرة والمتوسطة الوسائل التى تساعدها على الحفاظ عليه، بينما القرى والكونتونات الفقيرة وكونتونات الجبال ليس فى إمكانها المساهمة فى الحفاظ على ذلك الموروث. هكذا، وضعت الدولة الاتحادية نظاما يجعل الكونتونات الأكثر ثراء تدفع لا سيما لمساحتها الجغرافية فحسب بل أيضا لحماية موروث سويسرا بالكامل. ذلك ما أكد على تماسك والتحام الدولة وخلق توازن بين أطرافها.

اليوم، لدى سويسرا أربع لغات شائعة، لغة الأكثرية وهى الألمانية ثم لغة الأقلية الأولى، الفرنسية، تليهما الإيطالية ثم الرومنش. ما زال هناك 20000شخص يتحدثون الرومانش فى سويسرا. وأتساءل إن كانت هذه اللغة سوف تظل موجودة بعد جيلين. نقوم بمساندتها ودعمها فى المدارس ومن خلال الكتب والترجمات وعبر وسائل الإعلام فى منطقة الجريزون الرومانديةِ. إن الأغلبية هى التى تساند بفاعلية ثقافة الأقليات.

قمت بفتح قوس كبير، فهل نعود إلى مسألة التربية و التعليم؟

بدون تعليم، لا توجد ثقافة. أؤمن بهذا المبدأ لأن التعليم يهيئ الإنسان لتفتح آفاق ذهنه وعقله ووجدانه، ويدفعه إلى الفضول ولإدراك استحالة وجود حل واحد أو إجابة متفردة على أى سؤال. بل أن هناك العديد من الإجابات المختلفة والمتنوعة. التربية والتعليم عنصران لا بد منهما لإدراك اختلافنا أى أننا لسنا متطابقين. كما تعلمنا التواضع من جهة واكتسابنا السلوك الصحيح لبناء جسور مع الآخر، من جهة أخرى.

بعد تشييد المتحف الوطنى للحفاظ على الموروث المتحرك، بدأنا فى تنفيذ مشروعات للحفاظ على المواقع التاريخية وحمايتها. فى سويسرا، هناك ثلاثة مستويات: مستوى الاتحاد، مستوى الكونتونات ومستوى المدن. هذا النظام يشبه الهرم. 80% من القرارات التى تخص الثقافة تتخذها الكونتونات والمدن. على عكس فرنسا تماما حيث القرارات مركزية، تبدأ من القمة. هرمنا نحن كهرم الجيزة الجميل إذ تقوم القاعدة الراسخة بتقرير شكل ومضمون الثقافة التى ستتبعها كل مدينة أو كونتون. أما الاتحاد فينبغى عليه الحفاظ على التوازن بين المناطق، من حيث تلبية احتياجات كل منطقة، مع مراعاة ثراء أو فقر كل منها.

إذن، بالنسبة لدعم الثقافة فإن المدن بالطبع هى التى بدأت فى بناء المسارح والمتاحف وتكوين فرق للأوبرا وفتح مدارس للإعداد الموسيقى والفنى. أى أنه برنامج عام لكنه يتصف باللامركزية.

لدينا فى سويسرا اتجاهات مختلفة للغاية، تخضع لكل مدينة، سواء كانت جنيف أو بازل أو زيورخ. كل مدينة تقدم نفحة من روح مختلفة.

كيف وبأى معنى؟

فى مدينة بازل على سبيل المثال، نجد برجوازية ثرية جداجدا تعتمد على الصناعات الكيميائية. فهى مدينة بها أموال طائلة ورعاة للثقافة يموّلونها على نحو دائم. حدث منذ أربع سنوات أن واجه مسرح المدينة صعوبات مادية شديدة، فقامت أربع من السيدات الطاعنات فى السن بتقديم عدة ملايين من الفرنكات السويسرية لإنقاذ المسرح.

ومنذ حوالى 25 عاما طال المتحف مشاكل بسبب رغبة المقتنين فى بيع المجموعات التى كانوا قد أعاروها للمتحف. بناء على ذلك، تم توجيه سؤال للشعب: "هل أنتم على استعداد لدفع ما يلزم من أجل شراء تلك التحف الفنية؟" كانت الإجابة بالموافقة حتى أن العمّال أنفسهم ساهموا فى شراء تلك الكنوز. هذا عن مدينة بازل.

أما زيوريخ فهى مدينة أكثر بروتستانتية. أكثر تشددا وصرامة. ورعاية الفنون تتم على نحو به الكثير من الرصانة والتحفظ. فزيوريخ مدينة البنوك حيث يستحب الاستعانة بالكتمان في قضاء الحوائج. ومثلها مدينة جنيف البروتستانتية كذلك.

تتبعهما مدينة سان جال الكاثوليكية حيث ينتشر فن الباروك الذى يتميز بالفخامة والإبهار. فنجد انفتاحا تفتقده المدينتين السابق ذكرهما. نرى الكنائس والكاتدرائية المبهرجة، ذات الألوان المتعددة والأشكال الثرية. فى حين أن كنيسة زيوريخ تميل إلى القتامة.

تضم هذه المساحة الصغيرة العديد من السياسات الثقافية. أقول دائما: لدينا فى سويسرا حوالى 40 سياسة ثقافية. واحدة تخص الدولة الاتحادية، 26 تخص الكونتونات و12 تابعة للمدن الأربعة عشر الكبيرة. يمكن تشبيه هذا الوضع بالفسيفساء المركبة من عناصر مختلفة. فسيفساء ذات أبعاد ثلاثة لدعم الثقافة، لها ثلاث ميزات وفوائد :

1 هناك منافسة بين المدن والكونتونات. كل واحدة منها تريد إظهار ما تنتجه وتنفذه.

2 هناك دائما احترام للأقليات واحترام للآخر. وهذا أمر مهم للغاية.

3 هناك الفضول وروح الاكتشاف. تنتقل من مدينة إلى أخرى فتكتشف عالما مختلفا، ليس فقط على مستوى المحتوى والمضمون ولكن على مستوى كيفية صنعه.

عندما تتحدث عن المتاحف والأوركسترات الخ... يبدو لنا أنكم تقدمون ثقافة للنخبة. فمن هم الأقليات وأين موقعهم من الثقافة؟

ما أوردته عاليا يخص القرن التاسع عشر. من الواضح أنه حديث عن البرجوازية. برجوازية كانت تريد شيئا من فكر شيللر وجوته، المرتبط بـ "الخير الأبدى والجمال الخالد". بالطبع كانت الثقافة البرجوازية هى السائدة. هذا الوضع ظل قائما لمدة طويلة. وحتى الآن توجه نسبة كبيرة من الأموال الداعمة للثقافة إلى مؤسسات نخبوية، كالمتاحف والأوركسترات والأوبرا والمسارح الكلاسيكية.

لكن لا بد من النظر إلى أن سويسرا ما قبل الحرب العالمية الثانية وقد كانت تنتهج منحى ألمانيا استخدمت الثقافة كوسيلة لفرض معتقد سياسى. فى حكومة هتلر، كان جوبلز وزير الدعاية والثقافة آنذاك يستخدم الثقافة كأداة لنشر غايات سياسية، عنصرية وروحية. كانت روحانية قاتمة ونازية، كل شئ كان موجها إلى هذا الصوب. وفى هذه الأثناء، تم تأسيس بروهلفسيا عام 1939. هذه المؤسسة السويسرية للثقافة قامت على أساس تمويلها من قبل الدولة مع الاحتفاظ باستقلالها على المستوى الإدارى ومستوى اتخاذ القرار. كانت فكرة صائبة وفريدة فى ذلك الوقت. إذ لم تقم المؤسسة، مثل الملك، بتوزيع الهبات والعطايا لمن تراه يستحق من الفنانين وحجبها عن فنان آخر دون سبب واضح. بل تم تكوين لجنة ترك لها حرية اختيار منافذ صرف الميزانية. فى اعتقادى أن تلك إرهاصة لثورة حقيقية نحو استقلال الفن.

بمناسبة الحديث عن توزيع الدعم، هل لنا أن تطلعنا على المعايير التى تستند إليها بروهلفسيا عند تقديم المنح. هل تساعد مؤسسات أم أفراد؟ أنشطة أم فنانين؟

بروهلفسيا تمنح الدعم لهؤلاء جميعا. فهى تقدم الدعم لكل من المؤسسات و المشروعات والفنانين. وهناك أنواع عديدة من الدعم.

أما بالنسبة للمعايير فتتلخص فى ما يلى:

*الابتكار والتجديد، ويمثل أهم معيار.

*التفرد والأصالة.

*البصمة الذاتية.

*الشخصية المميزة.

تعطى الدولة الميزانية لبروهلفسيا التى تقوم بدورها بتخصيص مجالات التمويل. وتعنى بشكل خاص بالشباب، عند بداية حياتهم الفنية. ذلك ما يشبه الحديقة حيث لا بد من مساعدة النبتات على النمو. فنقوم بترويج أعمالهم الأولى بعد تهيئة الظروف والأطر النموذجية لترعرع نشاط الفنان. فى زيوريخ على سبيل المثال، بدأنا فى الثمانينات دعم الثقافة الموجهة للشباب. واعتبرناها سابقة. إذ لم نكن فى ذلك الحين نلتفت سوى للنخبة. فى الثمانينات، ثار الشباب فى شكل مظاهرات اجتاحت الشوارع مطالبة بالتغيير. فقمنا بمنحهم مصنعا قديما، هائل الحجم. وفيه تم تقديم حفلات موسيقية وتنظيم ورش لإعداد الفنانين والفنيين، كما قام الشباب بإدارة المكان بأنفسهم. بعد ذلك، قامت المدن بتقديم فراغات لممارسة الأنشطة الثقافية ومساحات مماثلة للأقليات. فى سويسرا، هناك برامج لدعم فئات لديها ثقافات أخرى مما يثرى الثقافة العامة. الدولة والكونتونات والمدن تتبع جميعها نفس الآلية ألا وهى منح الدعم لمؤسسات أو هيئات أو لجان مستقلة تقوم بتوزيع الميزانيات.

مع انتشار الثقافة على هذا النحو الواسع، يبدو لنا أن المسألة متعلقة بأنشطة ثقافية أكثر مما لو كان الأمر يخص فنانين محترفين بالمعنى المتعارف عليه.

هناك اتجاهان: اتجاه دمقرطة الثقافة بمعنى الثقافة للجميع واتجاه آخر يرى أن للجميع الحق فى صناعة الثقافة. فمع ثورة الشباب فى مايو 1968، ظهر اتجاه يطالب بعدم تخصيص الثقافة للنخب بل نشرها للجميع. وقال جوزيف بويس فى هذا الصدد:"يكمن داخل كل واحد منا فنان". ذلك ما دفع مدن سويسرا المختلفة باتخاذ قرار سياسى يشجع على فتح أبواب الثقافة على مصراعيها بحيث يكون من حق المواطن منعدم الدخل الولوج إلى الأوبرا وأيضا تمكينه من وسائل الإبداع.

اليوم، كلمة "النخبة" لا تعنى "الأفضل". فداخل جماعة النخبة نفسها، هناك ذوو الخبرة وهناك الجهلاء. مثلما تذهب إلى المستشفى فتجد الطبيب الماهر المحنك والآخر مدعى العلم. هذا ما ينطبق تماما فى مجال الفن. لذا كانت معايير الجودة هامة للغاية. عند الطبيب يظل المريض على قيد الحياة، أما بالنسبة للثقافة والفن فالمسألة أكثر احتمالية لكونها ذاتية بحتة.

أدرك تماما ما وراء السؤال، فكلنا فنانين ولا أحد منا فنان**!** إنها مسألة صعبة تماما. لذلك أعود فأقول إن التعليم ضرورة وليس ترفا، من أجل تنشئة جيل قادر على فهم الإنتاج الفنى ومن ثم تذوقه من جهة، وقادر على الإبداع من جهة أخرى. لا بد من إقامة المدارس والمعاهد الفنية والأكاديميات من أجل تنمية وتطوير لغة الثقافة وخطابها.

إلى جانب ذلك، يجب وجود النقد المرتبط بالثقافة حتى يطرح إشكاليات جديدة وسجال متخصص ليلقى الضوء على معايير الجودة حتى يظهر من هو الفنان من عدمه. يمثل النقد الكفة الأخرى لعملية الخلق الفنى. إذا استعرضنا اليوم حالة النقد الفنى نجده ينكمش وينذر بالاختفاء. كان النقد منذ حوالى 25 سنة عنصرا من عناصر الخطاب الثقافى، له صوت مسموع. عندما كان النقاد يعلنون رداءة إنتاج أدبى، كان الكاتب يرتعد. أما اليوم فلا تأثير لرأى الناقد.

كيف تفسر ذلك؟

أرى أن وسائل الإعلام الجديدة قامت بعمل رائع وهو دمقرطة مجالها من حيث نشر المعلومات. فإذا ذهبت إلى حفل موسيقي في المساء، يصلنى فى اليوم التالى على مدونتى أكثر من مئة مراسل يعبرون عن رأيهم فى الحفل. منذ عشر سنوات، كنت تجد مقالا واحدا فى الصحافة الورقية بينما اليوم تجد النقد منتشرا فى الأنترنت. فكما الكل فنان أصبح الجميع نقاد. لكنه نقد غير متخصص. لذلك أعود المرة تلو الأخرى للتأكيد على أهمية التعليم الذى يساعدنا على البحث عن المصادر واستخدامها وتقييمها على نحو صحيح. أرى أن هناك نقص فى التوجيه بحيث يدرك القارئ فرق المستوى بين مجرد كاتب رأى فى مدونة وبين جدية وجدة وخبرة كاتب مقال نقدى لمحترف واع فى صحيفة متخصصة. هذه المعرفة تحصل عليها منذ التنشئة فى المدرسة ثم الجامعة التى تساعدك على اكتساب الفكر النقدى. وللمراكز الثقافية دور أساسى يمكن أن تلعبه فى هذا الصدد. إذ أن المعايير النقدية أهم أحيانا من القوانين الفنية المجردة.

وماذا عن القوانين الأخرى فلنقل القوانين القانونية إن جاز التعبير التى تسّير الإنتاج الفنى وتحمى المبدع؟

الدستور الأوروبى يتضمن مواد تخص حماية حرية الإبداع. لا تتدخل الدولة بأى شكل وعلى أى مستوى فى عملية الإبداع، لا تفرض أى تصور أو فكرة أو موضوع مسبقا. بالطبع كانت الكنيسة منذ 300 سنة تملى شروطها على أساس ارتباط العمل الفنى وضرورة صبغه بما هو دينى وأخلاقى لنشر مبادئها. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر مفهوم حرية الإبداع. وتبعه فكرة ضرورة تمكين الجميع من العملية الفنية من خلال إتاحة الأماكن والوسائل اللازمة من أجل نمو وتطور الثقافة والفنانين. إنهما كفتّى الميزان لدعم الثقافة.

فى النهاية أود التطرق لموضوع مرتبط تماما بعملية وضع السياسات الثقافية ألا وهو موضوع التنوع الثقافى. أقول فى هذا الصدد إن التنوع الثقافى يشمل كل التعبيرات الفنية، سواء التقليدية منها أو الرؤى الحديثة للمبدعين، ومن ثم اعتبر ذلك أحد أشكال الديمقراطية. فبدون الديمقراطية لا يمكن تشكيل سياسة ثقافية تضمن وجود أنواع عديدة من الفن يعبر عنها ويبتكرها فنانون ومثقفون ينتمون إلى أجناس وهويات وخلفيات ثقافية متنوعة، لا يفصل بينها اعتبارات أيديولوجية أو عرقية بل فقط مستواها الفنى وأصالته. ولا تعتبر سوق التجارة العالمية مقياسا لجودة هذه الصناعات الثقافية. وأختم فكرتى بأن مفهوم التنوع الثقافى ليس فقط أمنية ينبغى إدراجها داخل السياسات الثقافية بل اعتباره أحد أعمدة الحضارة الإنسانية.